



نيفين عبد المنعم مسعد

المشاركة السياسية للمرأة العربية

(القاهرة: مؤسسة فريدرش إيبيرت ستيفتونغ، ٢٠٠٨). ١٢٨ ص.

(*) أنجلو البعيني

باحث في الدراسات العليا - الجامعة اللبنانية.

سياسة المؤنث في الوطن العربي

- ١ -

اليوم، بالقول و«العمل»، إلى السعي الدائم إلى الأنموذج الإغريقي في السياسة، في الديمقراطية والمشاركة، فعملٌ حكمة حكيم من حكمائها - «هناك مبدأ للخير ولّد النظام والضوء والرجل، وهناك مبدأ للشّر ولّد الفوضى والظلمة والمرأة» - تحثنا من حينه على البحث اليوم عن أنموذج جديد للمشاركة السياسيّة، وإن استثناءً وليس عرفاً.

- ٢ -

هذا الكتاب هو محاولة حديثة لاستقصاء ظروف المرأة «السياسيّة» في الوطن العربي اليوم. هو بحث عن أنموذج أنثوي في ثقافة البطريركيّة العربيّة المتغلّلة في النصوص، والقناعة في النفوس. لذلك تسعى نيفين مسعد (أستاذة العلوم السياسيّة في كليّة الاقتصاد والعلوم السياسيّة في جامعة القاهرة)، إلى عرض سطور من

يمكن أن يلخّص التاريخ السياسي بصور شتّى، لكنه يبقى، ومهما اختلفت أشكاله وعبره، آية لصراع أرادته كلّ من هُمّش بوهم عقيدة (دينيّة كانت أو أيديولوجيّة) أو معتقد (عنصري، طبقي أو جنديّ)، صراع يبغى فيه المشاركة بالقرار الذي يحكمه، منذ مولده حتى مدفنه، بحجة عقد اجتماعي مزعوم لا إرادة له فيه. وربّ أرسطو ينعت الإنسان بالكائن السياسيّ، طبعاً وتواضعاً، ليكافح الكثيرون، ليس لأيّام بل لعقود، حتى نيل هذا الامتياز، وعلى رأسهم المرأة. فالكائن السياسي، وإن سلّمنا نظرياً بهكذا اعتبار، هو صفة، لا بل قل جوهر كلّ كائن بشريّ، ليس له أن يكون إلهاً ولا حيواناً باختياره، وإنما حكماً، فرداً في مجتمع، مواطناً في دولة.

أما وإن رمت كلّ النظرات السياسيّة،

«المشاركة السياسيّة للمرأة في الوثائق الدوليّة والعربيّة»، لتنتقل إلى مناقشة خصائص المشاركة السياسيّة والكوّتا النسائيّتين في الواقع السياسي العربي. كما تخصّص، لاحقاً، صفحات لعرض نماذج قطريّة من النخبة النسائيّة لمشاركة المرأة العربيّة، كما نماذج لفعاليّة المنظمات الأهليّة واللجان الحزبيّة المعنيّة بالمرأة.

ولطالما وضعت المعايير للتمييز بين المواطن وغير المواطن، بين من له الحق في أن يشارك في الحياة السياسيّة، ومن ليس له هذا الحق، وكان من أبرزها معيار الطبقة الاجتماعيّة، ومعيار الصلة بالأرض، ومعيار الخبرة التاريخيّة، ومعيار النوع والجنس. في حين إن المعايير الأولى المذكورة كان للتاريخ أن يهضمها ويرفعها مسلمات لا نقاش حولها، ظلّ معيار النوع الجندر (الوظيفة الاجتماعيّة على قاعدة الجنس)، الخاص بالمرأة، معياراً إشكاليّاً تتجاذبه المعتقدات والأعراف والتقاليد، وإن أقرّ اليوم ببديهيّته الحقوقيّة جزئياً (كالحق بالجنسيّة دون حق إعطائها للأولاد، وحق التصويت في الانتخابات دون حق الترشح... إلخ).

بالإضافة إلى ذلك، تؤكّد مسعد «أن مصطلح المشاركة السياسيّة هو الأوضح في التعبير عن البعد السياسي للمشاركة النسائيّة، وذلك في العديد من المصطلحات الأخرى التي تعاملت مع مشاركة المرأة السياسيّة كجزء من كلّ». فقد ركّز مدخل النوع الاجتماعي في تناول قضيّة المشاركة السياسيّة للمرأة، على أن النساء هنّ الأكثر تضرّراً، حين نتكلم على مشكلات البطالة والأميّة وضعف المشاركة السياسيّة، نتيجة

مجموعة مركّبة من العوامل. كما تعاطى مدخل التنمية، مع المشاركة السياسيّة للمرأة من منظور شراكتها مع الرجل في تحقيق التنمية ومن ثم مشاركتها في الاستفادة من عوائد التنمية. «ظلّ المحتوى الاقتصادي»، تشير الباحثة، «هو جوهر مفهوم التنمية». ومع ظهور مفهوم التمكين السياسي للمرأة، الذي ظهر مع مطلع التسعينيات، تقدم الشق السياسي إلى الواجهة، وتأكّد مع أنسنة التنمية في مطلع الألفيّة الثالثة، انطلاقاً من أن إنسانيّة الفرد توجب له المساواة. أما منطق حقوق الإنسان، فقد تأسس على القاعدة السابقة نفسها. وقد اتسع مدخل الأمن الإنساني الذي دشّنه تقرير التنمية البشريّة في العام ١٩٩٤، من منطق أن أمن الدولة لم يعد مجرّد أمن حدودها، ليشمل أبعاداً سياسية لا تفرّق بين رجل وامرأة.

أما مشكلة المشاركة السياسيّة للمرأة في الوطن العربي، فمن معاناتها الأدبيّات التي تولي اهتماماً مبالغاً فيه للتمثيل البرلماني النسائي، إلى الحد الذي يكاد يختزل تلك المشاركة في الظاهرة الانتخابيّة عموماً، والبرلمانيّة على وجه الخصوص. ودون التقليل من المحوريّة لدور البرلمان في العمليّة السياسيّة، بوصفه جهة التشريع والرقابة على المؤسّسة التنفيذيّة، والإطار الذي يعبر فيه المواطنون مباشرة عن إرادتهم الحرّة في الاختيار، فإن الحكم على المشاركة السياسيّة في دولة ما بأنها ضعيفة أو قويّة بناءً على معيار التمثيل في البرلمان وحده قد يفضي، برأي الباحثة، إلى نتائج غير دقيقة. فالهمم، تؤكّد مسعد، أخذ كلّ مظاهر المشاركة السياسيّة للمرأة

التمييز ضد المرأة» عام ١٩٧٩، التي طالبت بإزالة كل مظاهر التمييز ضد المرأة، بما يمكنها من المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في الحياة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة لوطنهما المشترك؛ لقد انتظر الإصلاح ليتسرّب إلى القمم العربيّة، ومنها قمة بيروت عام ٢٠٠٢.

جاءت مقارنة القمم العربيّة متأخرة خمسين عاماً عن أوّل قمة عربيّة، ثم إنها أتت موجزة بالغة الإيجاز. تقول الباحثة «لما كان المساس بالسيادة الداخليّة مسألة تتعامل معها الدول العربيّة بحساسيّة فائقة، فلقد بدا مفهوماً أن تبعد القمم العربيّة المتتاليّة منذ قمة أنشاص عام ١٩٤٦ وحتى قمة عمّان عام ٢٠٠١ عن مقارنة كل ما يعد من قبيل الشؤون الداخليّة، ناهيك عن أن تكون المرأة هي المعنيّة بالتناول، كون إشكاليّتها اجتماعيّة ثقافيّة بامتياز». وكان للمرأة أن تنتظر حتى عام ٢٠٠٤ لتثار قضيتها لأوّل مرّة في مقرّرات قمة تونس. حتى جاءت قمة الجزائر عام ٢٠٠٥ لينص إعلانها على رفض كل أشكال التمييز ضد المرأة، وضمن مشاركتها في صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وتعلّق الكاتبة على مقرّرات القمم العربيّة، واصفة إيّاها بالتبريريّة، إذ أشارت المقرّرات هذه إلى كونها «لا تتناقض مع القيم العربيّة والإسلاميّة، وهو تبرير لا يقنع معارضيه ولا يحتاج إليه أصلاً من يؤمن بمضمونه».

بشكل عام، نقرّ جميعاً، بأن المشاركة السياسيّة في الوطن العربي، مشكلة لا تطال المرأة فحسب، بل المجتمع برمّته. فالعضويّة الحزبيّة في مصر لا تتعدى ٣

العربيّة في الحسبان، عند محاولة تقييمها والحكم عليها سلباً أو إيجاباً.

ومن المشاكل الأخرى في مقارنة إشكاليّة المشاركة السياسيّة للمرأة في الوطن العربي، الخلط بينها وبين إشكاليّة الأقليّات، لتُسمي المرأة هامشاً كغيره من الهوامش المرذولة خارج الدولة، دون اعتبارها شأنًا قائماً بذاته، متقدماً من حيث الواقع الاجتماعي وصلّة الدم التاريخيّة. ف«عادة ما يتم الجمع بين المرأة والأقليّات (الدينيّة أو اللغويّة) والطبقات الدنيا في فئة واحدة تحمل عنوان الجماعات المهمشة [...] لإظهار عموميّة القضية ومساسها بمصالح قطاع واسع من المواطنين»؛ بيد أن ذلك يضرّ بالمرأة ولا يفيدّها، على حدّ قول الباحثة.

- ٣ -

بشكل عام، يركز حق المرأة في المشاركة السياسيّة على العديد من المواثيق الدوليّة والإقليميّة، التي ربطت تمكين المرأة من ممارسة هذا الحق بتحقيق التنمية وإرساء دعائم السلم. أما أهميّة هذه المواثيق، فهي، وفور توقيعها، تصبح جزءاً لا يتجزأ من البناء القانوني، لتمثل مرجعاً أساساً في التعامل مع قضية مشاركة المرأة السياسيّة. مقارنة مع «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» عام ١٩٤٨، حيث تكرّرت الإشارة إلى المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، وما أضافه «العهد الدولي للحقوق المدنيّة والسياسيّة» عام ١٩٦٦، من وجوب اتخاذ الدول التدابير التشريعيّة وغير التشريعيّة اللازمة لإعمال الحقوق الواردة فيه، إلى «اتفاقية القضاء على جميع أشكال

حمل كلٍّ من الاتحاد الإسلامي للمرأة التونسية ١٩٣٦، واتحاد النساء العربيات ١٩٤٦، قضية التحرّر والاستقلال الوطني من جهة، وقضية تطوير وضع المرأة من جهة ثانية.

وهذا خلاصته، أنه في حين كان المجتمع السياسي البطريركيّ ينظر إلى المرأة وحقوقها كاستثناء عابر لا ضرورة له - كضلع رجل اجتث من صدره ولم يمت - كانت المرأة تنظر إلى المجتمع وطناً لا تبغي المساواة إلا فيه، إن فقّده فقّدت، وإن حافظت عليه أمسى نضالها يروم حقوقاً في بلاد واقعية وليس في أرض نسوية طوباوية، حيث رذلها البعض وازدري بمطالبها. وإلى نماذج كثيرة تعرضها الباحثة في كتابها عن صور نسوية في المشاركة السياسية، إن على الصعيد الفردي أو على صعيد الجمعيات والأحزاب، من حاضرنّا؛ ف«المرأة العربية» كانت حاضرة دوماً في كلّ الأحداث الجسام التي مرّ بها مجتمعها، فشاركت عملياً في دعم قوى المقاومة وانخرطت في حركات التحرّر من قبل أن يُصكّ مصطلح المشاركة السياسية بعد الاستقلال، فيتسع ليشملها أو لا يتسع، ولم ينقطع عطاؤها في المجتمع المدني حتى قبل أن يتراجع دور الدولة، ثم تدفق هذا العطاء بعد سياسات إعادة الهيكلة وانسحاب الدولة من العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وعبئت من قبل الأحزاب الحاكمة وقوى المعارضة لتصوت لصالحها، وأنكر عليها أحياناً أن تترشح هي أو يُصوّت لها»، وحسبي بالمرأة العربية تقول: قلبي على وطني، وقلبي وطني على صمد! ■

بالمئة، ونتائج المشاركة العامة في آخر انتخابات برلمانية جزائرية عام ٢٠٠٧ لا تتعدى الـ ٣٥,٦ بالمئة، ناهيك عن أوضاع المشاركة السياسية في الأقطار العربية المكلّية، وأخرى حيث ينيب الشعب قراره وفعله السياسي لحزب أو لشخص. في ظلّ أزمة المشاركة السياسية هذه، ماذا يمكن لنا أن نقول - أو تقول الباحثة - عن دور المرأة الفعلي في المشاركة السياسية في الوطن العربي؟ وأين السياسة بمفهومها العام ومطالب المرأة بشكل خاص؟

- ٤ -

تؤكد د. نيفين مسعد أن الاهتمام بالشأن السياسي العام، لم ينفصل يوماً عن الاهتمام الخاص بالمشاركة السياسية النسائية. والعرض البسيط للنضال النسوي السياسي في خدمة القضايا الوطنية، يؤكّد ذلك ولا ينفيه. ف«الحركات النسائية العربية وعت، منذ إرهاباتها الأولى، العلاقة العضوية بين قضاياها وقضايا الوطن». فقد تزامن انعقاد المؤتمر النسائي الأول في مصر عام ١٧٩٩ لمناقشة أوضاع المرأة مع الخروج لمواجهة الحملة الفرنسية. وعندما شكّلت لجنة سيّدات الوفد لتكون حلقة مهمة في تاريخ الحركة النسائية المصرية عام ١٩٢٠ فإنها جمعت بين المطالبة بحقوق المرأة ورفع مطالب الاستقلال وإلغاء الامتيازات الأجنبية وتعديل الدستور. كما أن أوّل تحرّك نسائي منظم في بلاد الشام عام ١٩٢٩ للمطالبة بتحسين وضع المرأة لم يفته الحرص على ردم الهوة بين الطوائف. وفي تونس، أيضاً،